

اسم البرنامج: الاقتصاد والناس

عنوان الحلقة: الأوضاع الاقتصادية في السودان

مقدم الحلقة: أحمد بشتو

ضيوف الحلقة:

- علي محمود/ وزير المالية والاقتصاد الوطني السوداني
- خديجة أبو القاسم/ وكيلة وزارة الرعاية والتضامن الاجتماعي السوداني
- حسن ساتي/ مساعد الأمين العام لحزب المؤتمر الشعبي
- عبد الحليم المتعافى/وزير الزراعة والري السوداني
- عبد الباقي التهامي/مدير التسويق بشركة (بشائر) لخدمات الطاقة
- الفاتح عباس القرشي/المدير التنفيذي لاتحاد الغرف الصناعية السوداني
- وآخرون

تاريخ الحلقة: ٢٠١٣/١١/١٦.

المحاور:

- بدائل حكومة الخرطوم لسد عجز الموازنة
- ارتفاع أسعار المحروقات بنسب عالية
- تحذيرات من ارتفاع أسعار المستلزمات الأساسية
- مخاوف من تراجع الإنتاج الزراعي
- خطط تقشف ثلاثية

أحمد بشتو: إذا زرت السودان قبل أشهر قليلة ثم عدت وزرتها الآن ستفاجئ بلهيب الأسعار، فبين تقشفيين اقتصاديين في العام الماضي والعام الحالي وارتفاعات في الأسعار وضمور في هياكل الإنتاج الاقتصادي يعيش الاقتصاد السوداني وأهله هذه

الأيام، رفعت الحكومة السودانية الضرائب وأسعار المحروقات مرتين في عامين فاشتعلت الشوارع غاضبة من ارتفاعات تعدت أسعار المحروقات إلى ارتفاع كافة السلع والخدمات ليتأكل نصف الدخل الشهري للسودانيين، وتبقى الأسئلة ملحةً إذن هل حلت زيادة الأسعار مشاكل الحكومة مع عجز الموازنة، ولم يكن من سبل أخرى لحل تلك المشاكل غير جيب المواطن الفارغ تقريباً وإلى أن يستقر اقتصاد هذا البلد ما الذي يحمله المستقبل الاقتصادي للسودان وأهله، هذا ما سوف نناقشه في هذه الحلقة الجديدة من الاقتصاد والناس والتي نقدمها من العاصمة الخرطوم، مشاهدنا أهلاً بكم.

يقول الخبراء حين تحرك الأسعار في بلد مُنهك اقتصادياً يجب أن تكون حذراً فما بالك والبلد وهو السودان الذي تقول الأرقام والإحصائيات أن ٤٦% من سكانه يعيشون تحت خط الفقر أي نحو ١٥ مليون نسمة، ٧% منهم يعيشون تحت خط ما يسمى بالفقر المدقع، في السودان يعيش ١٣ مليون مواطن في حالة حرمان غذائي، أما على مستوى البطالة فهذا البلد يحتل المرتبة الخامسة عربياً بنسبة ١٩% حسب تقديرات الحكومة و٤٩% حسب تقديرات مستقلة، أضف إليها أن الأعمال الهامشية غير مستقرة الدخل تمثل ٥٢% من سوق العمل السوداني، وأما نسبة التضخم التي تعبر عن ارتفاع الأسعار فسجلت أكثر من ٤١% الشهر الماضي حسب بيانات رسمية مع عجز في الموازنة بلغ عشرة مليارات جنيه سوداني، أما على مستوى التنمية فالسودان يحتل المرتبة ١٥٤ عالمياً، وسط هذا الواقع لجأت الحكومة السودانية العام الماضي لرفع أسعار المحروقات والضرائب وتقليص هياكل الدولة ثم لجأت مرة أخرى هذا العام بنفس السيناريو فرفعت أسعار المحروقات بنسب تراوحت ما بين ٦٠ و٤٠% لتوفير ثلاثة مليارات جنيه لسد عجز الموازنة حدث ذلك كله بعد أن حاولت الحكومة ثم فشلت في استقطاب الاستثمارات أو الاستدانة من الجهاز المصرفي، ولتلافي آثار ارتفاعات الأسعار زادت الحكومة رواتب موظفيها ما بين ٥٠ إلى ٧٠% إلا أن لافقات الأسعار الجديدة في الأسواق تؤكد أن الأمر صار أكبر من أي رفع في الرواتب، إذن كيف تبدو الحالة الاقتصادية السودانية بعد شهر من تطبيق خطة التقشف الثانية؟ لنتابع ونرصد؛ سيد الوزير حين فكرتم في اتخاذ هذا القرار للمرة الثانية خلال عامين متتاليين ألم تأخذوا في الاعتبار أوضاع فقراء الناس في السودان وهم أغلبية في هذه الحالة؟

بدائل حكومة الخرطوم لسد عجز الموازنة

علي محمود/ وزير المالية والاقتصاد الوطني السوداني: نحن ليس صحيحاً أننا لم نفكر في الفقراء فكرنا حقيقة في الفقراء لأنه الفقراء هم أصحاب الدخل المحدود العاملين في الدولة الذين زدنا مرتباتهم، عملنا حزم من قبل وهي حزم الدعم الاجتماعي وحزم لدعم للمرتبات، في هذا العام تبيننا حزم الدعم وأكثر من ٨٠% من الموارد التي حصلنا عليها من هذه الإجراءات الأخيرة حقيقته هي إما زيادة للفصل الأول للعاملين في الدولة وإما

الدعم الاجتماعي للفقراء في المجتمع، ونحن عندنا إحصائية واضحة جداً حتى هذه الإحصائية للفقراء بـ House world service سنة ٢٠٠٩، ٤٦,٥ % نحن في الدولة حقيقة نعلم بهذه المسألة تماماً.

نورا/ بائعة شاي: الظروف هنا صعبة طبعاً والحياة غالية يعني البلد فيها تعسير طبعاً مو كويسة معنا بالنسبة لنا نحن، عندنا بنات تقرأ وعندنا طلبة تقرأ يعني صعبة شوي، السكر بخمسة والشاي اللي كان بثلاثة بقي بسبعة والبن كان بخمسة بقي بعشرة يعني ما في حاجة رخيصة طبعاً حتى البصل اللي كانت رخيصة برضه غالية، أنت أقل حاجة عشان تعمل ملاحقة بخمسين ألف أو ستين ألف حتى تقدر تعمل ملاحقة، يعني الحياة صعبة، يعني لاحظ بحسبة صغيرة اليوم خمسين ستين ألف ما يكفيك، اليوم أنت تطلع ٥٠ أنت تصرف أكثر من ٥٠، يعني يمكن الدخل اللي إلك خمسين ألف بعدما جبت الخمسين تجيب دين زيادة عليه يعني لا يكفي، يعني المدرسة برضه كانوا مثلاً نديهم بالسنة ألف جنيه أو ألف ونص هسه نفر يديهم في السنة ألفين ونص وألفين كله للمدرسة والروضة من غير فطور من غير شاي من غير الحياة هذه كلها، هنا الامتحانات برضه نفر عشرة ألف لرسوم الامتحانات نفر بدو عشرة، عندك خمسة نفر بخمسين ألف، والله المستقبل صعب، صعبة يعني الأسعار دي وللمستقبل لقدام والله صعبة بشكل شديد الأمل بس أنك أنت تأكل لكن حاجة زيادة ثاني ما في، بس تأكل وتشرب يعني العملية هذه.

ارتفاع أسعار المحروقات بنسب عالية

أحمد بشتو: بعد زيادة أسعار البنزين، الركاب قلوا أم مازال الركاب يركبون المركبة مع ارتفاع الأسعار؟

سائق حافلة: والله الركاب قلت مع أنه الزيادة بقت مضاعفة الناس بقت قروش ما عندها كويس، يعني هسه نحنا نقلب مشوار مشوارين نمشي فاضين في نفس الموقف نقف ساعة وساعة ونص تلاقى قدامك عشرين عربية تكون واقف بالموقف لمسافة طويل ساعة وساعة ونص أكثر من ساعة ونص.

أحمد بشتو: كم زادت الأجرة الآن في المشوار الواحد للراكب الواحد؟

سائق حافلة: الراكب الواحد زادت يعني عندك الجريف اللي كانت بـ ٨٠٠ بقت بجنيه و ٢٠٠ كويس، عندك مثلاً صوبا كانت جنيه وخمسين بقت باثنين جنيه كويس، يعني قروش ما في، الناس دي شغالة فين، أنت على شو؟ الناس دائرة تأكل ما لاقية تأكل.

أحمد بشتو: أنت تعمل يومياً؟

سائق حافلة: يومياً بجني ١٧٠ ألف جنيه، والله العظيم ما هي يغطي معنا، الشغل ما يغطي كويس، العربية عاوزة ٢٥٠ أو ٢٠٠ ألف و Gas ١٧٠ ألف وشغل ما في وركاب طالعين نازلين ما في أي شغل يا أخي.

أحمد بشتو: أسعار البنزين حين زادت أنت زدت الأجرة أيضاً؟

سائق ركشة: أيوه.

أحمد بشتو: كيف؟

سائق ركشة: يعني لو كان المشوار بعشرة نكون زدناه بخمسة عشر أربعة عشر حسب المشوار.

أحمد بشتو: الناس الآن يستخدمون الركشة كما كانوا يستخدمونها من قبل؟

سائق ركشة: لا مش زي الأول.

أحمد بشتو: كيف؟

سائق ركشة: يعني الناس بقت أكثر تمشي في قرانا، يعني تمشي عادي ما تركب ركشات زي الأول، الواحد لو كان ماشي مترين كان بركب ركشة هسه غير الزول يمشي عادي.

أحمد بشتو: كمحامي مرتبط بقضايا الناس يومياً، كيف ترى تأثير هذه الارتفاعات في الأسعار على المواطن السوداني؟

حاتم خورشيد/محام: والله واضح أن المواطن السوداني تأثر بهذه الأسعار تأثيراً كبيراً جداً ويعني المواطن الطبقة الدنيا من الشعب السوداني خلاها تتأثر تأثيراً كبيراً جداً بهذه القرارات، بمعنى يعني أن الناس الأثرياء في هذا البلد لم يتأثروا بهذه القرارات لأنه أصلاً الـ Income تبعهم واسع جداً فبالتالي هم لا يتأثروا، لكن التأثير يجيء على المواطن صاحب الدخل المحدود وما ممكن هذه الأسعار يعني أنا for example اشتريت كيس كله يمكن بـ ٣٠ ألف فيه شاي وعلبة تبعت صلصة بـ ٣٠ ألف يعني هذه كانت في يوم من الأيام تساوي ٨ ألف الـ increasing اللي حصل حوالي ٢٢ ألف دي الزيادات اللي حصلت لمرتبات العاملين اللي هم نعتبرهم الطبقة الدنيا حوالي ١٠٠ ألف يعني أنت لو جئت وقسمت ١٠٠ ألف على الزيادات التي حصلت في السلع زيادات مطردة، حصلت زيادات فيها أكثر من ٢٠٠% فبالتالي لا تتناسب الزيادة التي حصلت لراتب المواطن البسيط مع الزيادات هذه.

تحذيرات من ارتفاع أسعار المستلزمات الأساسية

أحمد بشتو: يعني هذا الفارق في الأسعار وفي الرواتب أيضاً التي قلت بناءً على ارتفاع الأسعار من أين يمكن لمواطن محدود الدخل أن يجلب هذه الفجوة، هل تخشى أن يلجأ الناس إلى الجريمة ربما؟

حاتم خورشيد: ربما يلجأ الناس إلى الجريمة، لكن بالمناسبة في عامل يعني سيكون خطيراً جداً، الآن الناس بالرغم من أنها هي تقشفت في حياتها الآن بدأت تنكشف بالحياة أكثر فأكثر ومن كان يأكل ثلاث وجبات فالآن يأكل وجبة واحدة، ومن كان يأكل سلطة فالآن لا يأكل سلطة ومن كان يأكل اللحم فعفا عن اللحم وترك اللحم، فبالتالي هذه الأشياء سوف يكون مردودها عكسي على صحة المواطن، يعني ممكن بعد كده سيكون سوء تغذية، أما فيما يتعلق بالجريمة الحاجة والحاجة هي أساساً تولد الجريمة.

أحمد بشتو: لتلافي الآثار السلبية للقرارات الأخيرة على الأسر الفقيرة كان لابد من تقديم مزيد من الدعم ما الذي تفعلونه الآن؟

خديجة أبو القاسم/ وكالة وزارة الرعاية والتضامن الاجتماعي السوداني: رصدنا تقديم الدعم المباشر لـ ٥٠٠ ألف أسرة في إطار حزم متكاملة بداية من حزمة الدعم النقدي اللي هو ١٥٠ جنيه سوداني بالإضافة إلى المكونات الأخرى التي تشتمل على التأمين الصحي ودعم الأيتام داخل هذه الأسر بـ ١٠٠ جنيه لكل يتيم وهذا أيضاً في إطار التقديم الذي يقدم من صندوق المعاشات وديوان الزكاة وصولاً إلى حزمة متكاملة عبر حزم التدخلات الثمانية.

أحمد بشتو: بعد تطبيق القرارات الأخيرة هل رصدتم مزيداً من الأسر ربما جاءتكم طالبة الدعم المالي؟

خديجة أبو القاسم: لا أقول أنه حتى الآن لدينا معلومات عن الزيادة في الأسر، ولكن المتوقع ولذلك أقول من الشريحة الأولى والفئة الأولى ٣٣٠ ألف سوف يكون هنالك زيادة وتدفق من الفئة الثانية.

أحمد بشتو: الآن الحكومة السودانية تقول أن لديها عجز كبير في الميزانية، عبء كبير في الدعم، تأثيرات انفصال الجنوب وغياب موارد النفط عنها، إذن هي مجبرة على الإجراءات التي اتخذت قبل نحو شهر، لماذا إذن تعترضون؟

حسن ساتي/ مساعد الأمين العام لحزب المؤتمر الشعبي: أول حاجة إذا كان العجز الكلي في الميزانية العامة في ٢٠١٣ حوالي ١٥ مليار جنيه، الإجراءات هذه ماذا ستحقق من موارد؟ في أحسن الحالات ممكن تحقق حوالي ٣ مليار دولار، لكن كمان

ممكن بالجانب الآخر تحرمها من موارد تقدر بـ ٣ مليار دولار ليه؟ لأنه أول حاجة الإجراءات هذه زادت تكلفة الإنتاج إلى الصادر؛ الإنتاج الزراعي والإنتاج الصناعي وبالتالي الإنتاج الزراعي والصناعي سيتدهور أكثر وبالتالي العائد على الميزانية بشكل رسوم إنتاجية وبشكل أرباح أعمال وبشكل حتى جمارك أكيد العائد سوف ينخفض، والأخطر من كده شنو أنه الحكومة ستدخل السنة الجاية بسبب الفقر والبطالة بوضع اقتصادي أسوأ بكثير جداً.

أحمد بشتو: لكن الحكومة تقول أن هذه الإجراءات ستؤتي ثمارها بحلول العام المقبل لماذا لا ننتظر هذه الثمار؟

حسن ساتي: أنا أقولك مثلاً المزارع المصري يشتري أنانية الغاز بما يساوي ٥٠ جنية سوداني، المزارع السوداني بالمقابل يشتري أنانية غاز بما يساوي ٦٥٠ جنية، شوف الفرق هذا! شوف أنت الأثر، ولذلك السلع المصرية مثلاً زيت الطعام أضرب لك مثلاً السودان هذا كان في يوم من الأيام أكبر دولة منتجة للحبوب الزيتية وكنا نصدر زيت طعام لكل دول العالم، وكنا أكبر دولة منتجة ومصدرة لزيت الطعام هسه نحن نستورد زيت الطعام من مصر، شفت الزيت اللي هو زيت كريستال الزيت هذا جاء من مصر، هنا يُباع أرخص من الزيت المحلي وأجود من الزيت المحلي والمصريين يجيبوا الخامة بتاعته يستوردوها من الخارج يصنعوها ويجيبوها لنا في السودان لتنافس الإنتاج المحلي.

أحمد بشتو: وبعد الفاصل نتساءل وهل سنُتجى الإجراءات الجديدة اقتصاد السودان أم أن وراء الأكمة ما وراءها؟ ونواصل بعد الفاصل.

[فاصل إعلاني]

أحمد بشتو: ربما زاد من وجع الإجراءات الاقتصادية الأخيرة في السودان تزامنها مع تراجع سعر صرف الجنيه السوداني الذي وصل إلى أدنى مستوياته ربما أمام الدولار، اللافت الآن وجود خمسة أسعار صرف للدولار الأميركي في أسواق الخرطوم هي: السعر الرسمي والسعر في الأسواق السوداء والسعر في مكاتب الصرافة والسعر دولار الصادرات والدولار الجمركي، أما السؤال الباقي دائماً هو متى يستغل السودان إمكاناته الطبيعية من زراعة ورعي للقضاء على أزماته الاقتصادية المزمنة؟ مشاهدنا أهلاً بكم مرة أخرى إلى الاقتصاد والناس من الخرطوم. لماذا لا نجد مدخلاً جيداً من الزراعة حتى الآن ربما تراجع في الإنتاجية تراجع في المدخول السوداني من الزراعة يغطي أعباء الدين العام والميزانية؟

عبد الحليم المتعافى/وزير الزراعة والري السوداني: لو كان الأمر كما قاله المواطنون

الذين استمعت إليهم صحيح أن الزراعة كان ينبغي أن تساهم مساهمة أكبر، الزراعة تساهم الآن وهي المصدر الرئيسي للصادرات السودانية وهي أكثر من ٢,٥ مليار دولار تأتي من القطاع الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي، ولكن الأمل في أن تقفز هذه الصادرات إلى أضعاف ذلك بكثير بالنظر لما يتمتع به السودان من موارد طبيعية، ولذلك ملاحظة المواطنين أن صرف مبالغ على هذا القطاع حتى يزيد من صادراته حتى يساهم في استجلاب عملات حرة للبلد تساعد في حل قضايا الاقتصاد الأخرى هذا أيضاً صحيح، لذلك الإجراءات الاقتصادية التي اتخذت من أهم الحزم في هذه الإجراءات هو تخصيص جزء من عائد هذه الإجراءات إلى تطوير وزيادة نمو الغطاء الزراعي، والذي هو يساهم الآن بـ ٣٣ % من الدخل القومي للبلاد.

مخاوف من تراجع الإنتاج الزراعي

أحمد بشتو: لكننا أيضاً نتحدث عن التكاليف والأعباء زادت على الفلاح السوداني بناءً على زيادته الأخيرة زادت أسعار الوقود فزادت مستلزمات الإنتاج زادت أسعار النقل، العملية في النهاية أنت إلى المنتج بالمنتج النهائي إلى أسعار عالية يخاف منها المستهلك وتؤثر أيضاً على الفلاح في النهاية.

عبد الحليم المتعافى: صحيح أن التكاليف زادت على الفلاح ولكنه يتمتع بميزات وتكاليف قليلة حيث أن القطاع الزراعي ليس فيه ضرائب إلا القليل، وأسعار الوقود التي كان يتحصل عليها المنتج مقارنة بالأسعار المحلية الإقليمية والسوق العالمية هي تساوي ربع القيمة، فهو صحيح سيفقد جزءاً من أرباحه ولكنه لا يتأثر الأثر الذي يمنعه من الصادر، بدليل أنه في ظل هذه الأزمة صادرات الثروة الحيوانية زادت والصادرات الزراعية الأخرى زادت كالسمسم.

أحمد بشتو: لماذا حين ترتفع أسعار المحروقات ترتفع أسعار المواد الغذائية مباشرة، ما الرابط بينهما؟

صاحب محل مواد تموينية: مثلاً إذا كان سعر التعرّفة بالنسبة للترحيل من السوق المحلي أو مركز الجملة لغاية المحل هنا كان مثلاً بخمسين جنيه دي الوقت يجيء مضاعف مرتين بـ ١٥٠، ٢٠٠ جنيه على الأقل وعلى أضعف تقدير.

أحمد بشتو: وأنت في النهاية تُحمل هذه الزيادة على الزبون؟

صاحب محل مواد تموينية: بالطبع مؤكد لأنني أنا أضع أرباحي يعني أحسبها في الشراء والترحيل وكذلك يعني المستلزمات الثانية بتاعة البقالة.

أحمد بشتو: فخر الدين لماذا بعد القرارات الاقتصادية الأخيرة قل حجم الرغيف وزاد

سعره؟

فخر الدين / عامل في مخبز: إذا على التكلفة فإن التكلفة لا تكون ظاهرة للناس كلها، فالمدخلات زادت بالخميرة أكياس الملح، كانت مثلاً الخميرة من ٢٦٥ عملت ٢٩٠، مثلاً الملح خمسين كيلو كان ٣٥ عمل ٥٠، الأكياس كانت ١٢٥ عملت ١٥٠، ما في دعم على الغاز الأسعار مو ثابتة في السوق، كلما أنت تمشي تلاقي السعر طالع ما ثابت في محل، وهذا ينعكس على حجم العيشة، أنت عندك لم يحدد لك وزن معينة، يزيدون التكاليف عشان أنت تجيب الفارق بالسعر بحجم العيشة، تحاول أن تعمل مثلاً العيش لو العيش عمل مثلاً يعني ١٥٠ راح عمله ١٠٠٠ عيشة.

أحمد بشتو: معنى ذلك أن حجم ما كان يباع في السابق الآن قل، المشتري صار يقلل من مشترياته من الخبز؟

فخر الدين: يكون أقل، مثلاً إحنا شغالين بالإنتاج يمكن كنا نحصل كان ١٦ ألف عيشه اليوم ١١ ألف عيشه.

أحمد بشتو: بعد شهر تقريباً من تطبيق زيادات أسعار المحروقات في السودان كيف تبدو لكم عمليات التوزيع وكميات التوزيع بمختلف أنواع المحروقات من بنزين وسولار ومازوت وغيرها؟

عبد الباقي التهامي / مدير التسويق بشركة (بشائر) لخدمات الطاقة: بالنسبة للغاز والبنزين ما أعتقد انه فيه أي تأثير عليه لزيادة الأسعار، لأنه نفس النسبة التي حققناها في شهر ١٠ هي ذات النسبة التي حققناها في شهر ٩ يعني في شهر ١٠ حققنا ٩٠% من الرقم المقدّر وفي شهر تسعة كذلك حققنا ٩٠%، الاستهلاك عالي، حاجة المستهلك أعلى من الشيء الذي قدمه.

أحمد بشتو: كيف ترصدون تأثير هذه القرارات على حركة الأسواق والتجار في الخرطوم وفي السودان بشكل عام.

ياسين أبو حميدة إبراهيم / أمين اتحاد الغرف التجارية السودانية: طيب، عندنا نوعين من السلع الموجودة في الأسواق سلع منتجه محلياً، وهذه عليها رسوم وهذه الرسوم تم تكوين لجنة عليا عشان تحد من هذه الرسوم عشان تصل للمواطن السوداني بصورة أقل ولكن الإجراءات الولائية والمحلية والرسوم المفروضة في كل ناحية للمنتج المحلي تعلي من الأسعار، البضائع التي تأتي من خارج السودان عليها رسوم، هذه الرسوم إجمالاً هي عشرة أنواع من الرسوم تعادل ١١٠% من قيمة السلعة، إضافة إلى ذلك ارتفاع سعر الدولار الجمركي عليها أيضاً زيادة قيمة المحروقات زاد من قيمة النقد

فبالتالي هنالك إجماع في الأسواق وبالتالي ركود وبالتالي حتى العائد بالنسبة للتجار أو قيمة المستورد ستقل.

أحمد بشتو: كان لديكم كصناعيين مشكلة مزمنة مع أسعار الدولار كانت ترتفع باستمرار، الآن هنالك ارتفاع أيضاً فيما يُسمى بالدولار الجمركي الذي تستوردون به مستلزمات الإنتاج كيف تتعاملون مع هذا الأمر حالياً مع ارتفاعات متتالية في أسعار الدولار؟

الفتاح عباس القرشي/المدير التنفيذي لاتحاد الغرف الصناعية السوداني: لاحظنا في القطاع الصناعي أنه توقف تماماً استيراد مواد خام من خارج السودان في الوقت الحالي، وهذا ما يقود إلى توقف الإنتاج أو ترديده إلى أن تستمر العملية التكاملية لتأثير القرارات الأخيرة بانتهاء العام المالي الحالي.

أحمد بشتو: أنت هل تتوقع أن تتخذ الحكومة السودانية إجراءات كالتالي تطالب بها الآن؟

الفتاح عباس القرشي: بالضرورة تتخذ الحكومة مثل هذه الإجراءات وإلا الأزمة ستزداد تفاقم وننتقل إلى مرحلة جديدة من مراحل الانهيار الاقتصادي لأنه إذا لم نتابع العملية بتاعت الجبايات وإكثار العائدات لسد العجز في الموازنة بإنتاج حقيقي سوف تنهار العملية الاقتصادية للتنمية.

خط تـقشـف ثلاثية

أحمد بشتو: الغريب أنه بعد رد الفعل الأمني والشعبي على حزمة القرارات الأخيرة هناك تفكير في حزمة قرارات ثلاثة في العام المقبل، هل من المنطقي أن تكون هناك ثلاث خطط تقشف في ثلاث سنوات متتالية في شعب فقير؟

علي محمود: هذه المسألة ليست مفاجأة، إحنا عملنا البرنامج الثلاثي في نهاية العام ٢٠١١ وقمنا باستشارة عدد ضخم جداً من مكونات الشعب السوداني ومراكز البحث العلمي الجامعات القوى السياسية، وهذا البرنامج تم إجازته من الحكومة وتمت إجازته من البرلمان، أنه الأثر الذي وقع على الاقتصاد السوداني بانفصال الجنوب وخروج ٥٠ % من موارد الميزانية وأكثر من ٨٠ % مصادر النفط الأجنبي، لكي نعالج هذا الأمر لا بد من تبني برنامج ثلاثي يعني هذه مسألة مقررة سلفاً، نحن الآن داخلين على موازنة جديدة فنختار التوقيت المناسب في العام ٢٠١٤ وفقاً للمعطيات المتاحة في ذلك الوقت، لأننا نحن أيضاً عندنا مستجدات في الاقتصاد يعني إحنا عندنا بترول إنتاجه زايد عندنا قطاع زراعي إنتاجه زايد، عندنا علاقة جديدة بدأت الآن مع دولة جنوب السودان كان الخط الناقل للبترول مقفول، الآن الخط الناقل للبترول مناسب، نحن نتلقى عائدات النفط

من إيجار الخط الناقل لدولة الجنوب، هذه معطيات جديدة أيضا سيكون لها أثر في حزمة الإجراءات لأن حزمة الإجراءات ليست كلها تقشفية حزمة الإجراءات تُعنى أيضا بزيادة الإنتاج.

أحمد بشتو: إذن فالحكومة السودانية في طريقها لتطبيق خطة تقشف ثالثة العام المقبل للعام الثالث على التوالي لنرَ ساعتها مدى نجاح الخطط الثلاث في إنقاذ الاقتصاد السوداني، الأهم من ذلك مدى تقبل الناس لهذه الخطط، تقبلوا تحيات ثائر الياسري ومنال الهريسي وتحياتي أحمد بشتو، من العاصمة السودانية الخرطوم لكم التحية وإلى اللقاء.